مختبر الإعلام

MEDIA LAB

المبادئ التوجيهية للمعالجة الإعلامية القائمة على نهج المساءلة

2025

تقديـــم

يرتبط مفهوم المساءلة ارتباطاً وثيقاً بوجود انتهاك قانوني ما، وأياً كان شكل هذا الانتهاك فهو لابد أن يرتكز إلى وجود فساد ما سواء كان إدارياً أو مالياً أو أخلاقياً. والفساد لا يقتصر على مجتمع دون أخر، لذا ومع إدراك كافة الدول لخطورة ظاهرة الفساد، فقد تداعى المجتمع الدولي كوحدة واحدة لمحاربة هذا الوباء والحد من ظاهرة الفساد الهدامة لكافة مناحي الحياة، فلم تقف المجتمعات مكتوفة الأيدي لمكافحة هذه الآفة بل أنشأت مؤسسات، وسنت قوانين للحد من انتشاره ومحاربته ونشر الوعي في بيان أسبابه وأشكاله وسبل معالجته.

وقد تم إطلاق العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد من قِبل العديد من الاتحادات والمنظمات الدولية، والتي ربما أشهرها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة لأمم المتحدة رقم 4/58 بتاريخ 31/10/2003 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ .14/12/2005 وقد سعت كثير من الدول للانضمام إلى هذه الاتفاقية. الفساد، بل شهدت العديد من الدول المنضمة إلى الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

وبالرغم من كل الجهود الدولية ألا أنها لم تنجح في تطبيق هذه الاتفاقيات على نحو يكافح من مظاهر تعميق الفساد وانتشاره مما تسبب في الفجوة بين دخول أفراد المجتمع، ونقص فادح في الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع نسبة البطالة، وتقليص الخدمات الضرورية للحياة مثل الكهرباء والماء والتعليم، والعمل والصحة، ما أدى إلى تحول عدم الرضا المجتمعي عن انتشار الفساد إلى حركات احتجاج مجتمعية واسعة، وبخاصة في دول العالم الثالث وفي صدارتها العديد من الدول العربية مثل لبنان والعراق ومصر والسودان، على نحو أطاح باستقرار العديد من أنظمة الحكم.

وعلى صعيد الدول العربية تم إصدار الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد من أجل التعاون بين هذه الدول في تفعيل الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد، خاصة في اتفاقية تسليم المجرمين واسترداد المنهوبات.

أما في فلسطين فقد تم بذل العديد من الجهود للحد من ظاهرة الفساد؛ حيث تم تأسيس هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته، حيث تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وقد منحها القانون الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لمكافحة الفساد من خلال تنفيذ القانون بمعاقبة مرتكبي جرائم الفساد.

وترى الهيئة أن هناك دوراً تلعبه القطاعات الأخرى في مكافحة الفساد، وهي منظمات المجتمع المدني، والحكم الرشيد، والهيئات المحلية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام عموماً والصحافة الاستقصائية على وجه الخصوص.

وقد أصبح للإعلام دوراً كبيراً في مكافحة الفساد، من خلال الكشف والتحقق من قضايا الفساد، وكذلك مع التطور التكنولوجي الحاصل فقد أصبح لوسائل التواصل الاجتماعي دور مهم في مكافحة الفساد، إضافة إلى مناقشة العديد من البرامج التلفزيونية أو حلقات معينة تبث عبر الفضائيات أو معالجة الصحافة المطبوعة والإلكترونية لملفات معينة، غير أن الصحافة ظلت تستحوذ على الدور الأبرز في معالجة قضايا الفساد.

ومما لا شك فيه، فإن الحديث عن التحقيقات الصحافية الاستقصائية، واعتمادها كمنهج عملي مهني متقدم في الصحافة الفلسطينية، لا يمكن له أن يتم دون الأخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية في الأراضي الفلسطينية؛ سيما أننا نتحدث عن دولة مؤقتة في الأمم المتحدة ما زال شعبها يخضع لاحتلال الإسرائيلي، وممارساته المتنوعة والمتعددة على كافة تفاصيل حياة الفلسطينيين بما في ذلك نمو وتطور مهنة الصحافة في دولة فلسطين. إلا أن التجربة العملية على أرض الواقع، ومن خلال تحقيقات استقصائية أنجزت، من قبل صحافيين محليين أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك مستوى التأثير الذي يمكن أن تلعبه هذه التحقيقات الاستقصائية في تحسين حياة المواطنين على مستوى الخدمات، إضافة إلى توسيع امكانية تعزيز دور ومسؤولية الصحافة الفلسطينية في اداء واجبها المهني الاحترافي على صعيد المساءلة والرقابة على أداء المؤسسات العامة التي تقدم خدماتها للجمهور.

ومن هنا يلوح في الأفق سؤال جوهري: ما علاقة الإعلام بالمساءلة؟

الإعلام في جوهره هو أحد أدوات الرقابة على السلطات الثلاث: (التشريعية – القضائية- التنفيذية)، وبالتالي فإن أكثر الأدوات التي أثبت جدارتها في معالجة القضايا المثيرة للجدل كانت عبر الصحافة الاستقصائية مثلاً، لكننا علينا أن ندرك حقيقة أن هذا النوع من المعالجة ينطوي في كثير من الأحيان على تحديات جمة، ومخاطر كبيرة. وهذا ليس مدعاة للتوقف عن ممارستها، ولكن كان محفزاً لابتكار طرق أخرى تقع في مستوى أقل خطورة وتحدي، من أجل معالجة القضايا مثار الاهتمام.

من هنا جاءت تقارير المساءلة الإعلامية، بوصفها قالباً وأداة فاعلةً تقع في المرتبة الأقل من التحقيق الاستقصائي من حيث الجهد البحثي والوقت الزمني، وأسمى من كونها تقاريراً نمطية تمر على القضايا دون الغوص في تفاصيلها واستعراض حيثياتها ومقتضياتها القانونية وارتباط الجهات الرسمية بها، والانصات بإذعان إلى الشكاوى المتعلقة بها من قبل الجمهور، ومواجهة المتسبب بالضرر.

ولا يشكل هذا الموضع الذي تتخذه المساءلة الإعلامية على سلم قوالب المعالجة، انتقاصاً من قوتها وجزالتها في معالجة الكثير من القضايا وطرحها على الطاولة بجرأة وعمق وتحقيق نتائج سريعة تستجيب لحاجة الجمهور عبر الاستماع إلى إجابات سريعة وواضحة وشفافة حول قضاياه الملحة.

ومازال هذا الفن الصحفي يواجه تحدي، لكونه يشكل مصدر رهبة في نظر الكثير من الصحفيين/ات الجدد في الأراضي الفلسطينية، لما يتطلبه الكثير من المهارات والحنكة الصحفية والقدرة على مواجهة الأشخاص موضع المساءلة.

وحتى لا تظل تتسم المعالجة الإعلامية القائمة على نهج المساءلة، بالعشوائية وعدم التنظيم، أثرنا أن نستعرض في ورقة المبادئ التوجيهية للمساءلة الإعلامية، جملة من النظم القانونية وقواعد العمل المهني التي ترمي إلى مأسسة هذا النوع من المعالجة الإعلامية رغم كل التحديات والمصاعب التي تواجهه وفي ظل تعقيد الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الإطار العام

المساءلة المجتمعية تُعَدّ الإطار الحاكم للعقد الاجتماعي ما بين الحكومة والمواطنين، وتوفر مساحة تسمح للمجتمع المدني (مواطنين، مؤسسات، وسائل إعلام) بالمشاركة في عملية التنمية.

وتعد المساءلة الإعلامية أداة من أدوات المساءلة الاجتماعية التي تسعى إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد. وتعد التقارير الصحفية كما أشرنا آنفاً، قالباً من قوالب المعالجة لقضايا المساءلة الإعلامية إلى جانب التحقيقات الاستقصائية، إذ يمكن من خلالها تسليط الضوء على الحقيقة بشأن موضوع محدد بمستوياتها الرسمية والأهلية والشخصية وتوجيه الانتباه لها بشكل يمكن للرأي العام من خلالها تعميق وعيه.

ما مدى قدرة الإعلام على تعزيز المساءلة؟

يلعب الإعلام دوراً بارزاً تجاه تعزيز المساءلة في المجتمع من خلال قدرته كسلطة رابعة على طرح قضايا الفساد بكافة أشكاله ومواجهتها عبر مختلف الوسائل وقوالب المعالجة، بما يساعد في تحقيق النزاهة والشافية ويسهم في دفع عملية التنمية قُدماً.

من هي الجهات أو الأشخاص موضع المساءلة؟

لمن يحق للإعلام أن يساءل؟

لا شك أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني قد قيد يد الإعلام في طرح ومعالجة عدد من القضايا تحت إطار تهديد الأمن القومي أو السلم الأهلي وغيرها من مصطلحات فضفاضة، لكنه في الوقت أحال تطبيق القانون الأساسي الفلسطيني للجهات ذات الاختصاص واعتبر ذلك أمراً واجباً على الدولة والمؤسسات الحكومية التابعة لها (الوزارات، والهيئات، والسلطات).

وقد شكل ذلك جسراً لوسائل الإعلام كي تتمكن من معالجة القضايا التي يشتبه بأن المتسبب بها هو وجود خلل ما (موضع بحث وتقصي) داخل إحدى مؤسسات الدولة، يعيق إنفاذ القانون، ومن هنا تصبح مساءلة مؤسسات الدولة أمراً واجباً أمام الإعلام بوصفه سلطة رابعة.

بناء عليه، يصبح كل شخص عهد إليه مهام عمل فيها خدمة للصالح العام موضع مساءلة بما في ذلك:

من شأن مساءلة هؤلاء الأشخاص وغيرهم ممن هم في موضع القائم بالسلطة، أن يوفر مساحة تسمح للمجتمع المدني (مواطنين، ومؤسسات، واعلام) بتعزيز دورهم في إدارة الشأن العام. وبالتالي فإن أهمية المساءلة تنبع من
التزام القائمين على السلطة بالخضوع للمساءلة وتحمّل المسؤولية عن أفعالهم. فضلاً عن أن المساءلة ضرورة في المجتمعات، في ظل ضعف وقصور آليات الرقابة التقليدية، ومدخل لعملية التنمية المجتمعية وتعزيز الشفافية.

سؤال: هل يمكن توجيه المساءلة لخدمة قضايا دون غيرها عبر الإعلام؟

مما لا شك فيه، أن ما ينطبق على الإعلام عموماً- كأداة فاعلة في إخبار الناس وتبصيرها بحقيقة ما يدور حولها، وتعميق فهمها تجاه مختلف القضايا أياً كانت، سواء اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، رياضية، سياسية، تعليمية، صحية.. إلخ- ينطبق على المساءلة بوجه خاص، فهي مساحة أكثر عمقاً من المعالجة التقليدية لمختلف القضايا التي تهم الجمهور.

وبالتالي، فإن المساءلة الإعلامية يمكن توجيهها لخدمة كافة القضايا التي تشكل مثار اهتمام الشارع وحديث الناس، وهذا يعني أنه كلما أثيرت القضايا إعلامياً بقالب المساءلة ربما حققت نتائج أكثر إيجابية تنسجم مع تطلعات الجمهور.

لنأخذ واحدة من قضايا التعليم نموذجاً: يعتبر ترسيخ قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التعليم العالي، والعمل بموجبه، أمر يجب أن يعمل الإعلام على تعزيزه، وبالتالي لو ثبت أن هناك مثلاً منحاً تغطى على نفقة الدولة اتيحت لأشخاص دون غيرهم لم تنطبق عليهم الشروط في القائمة المرجعية للقبول في المنحة، فمن الطبيعي أن يشكل هذا الإجراء مصدر شكوى للكثير من الأشخاص الذين لم تشملهم المنحة رغم استيفائهم الشروط كاملة.

تعاطي الإعلام هنا مع هذه القضية ضمن هامش المعالجة الاعتيادية لن يقدم إجابات شافية للباحثين عن الحقيقة.

بيد أن تغطية القضية في سياق المساءلة، التي تقوم أولاً، على الاستماع إلى شكوى المتقدمين للمنحة، ثم الرجوع إلى قائمة الشروط المرجعية، ومقارنتها مع أسماء الحاصلين على المنحة، مروراً بفحص بنود قانون التعليم العالي، وتحديد الضوابط التي وضعها للحصول على المنحة. معنى ذلك أننا سنكون أمام مساءلة مستحقة موجهة نحو وزارة التربية والتعليم، لمواجهة القائمين على المنحة طبقاً للتسلسل الهرمي داخل الوزارة والمسؤوليات التي حددها القانون على للقائمين على خدمة الصالح العام، ومحاولة التعرف عما إذا كان هناك شبهة فساد كتضارب المصالح والواسطة والمحسوبية، وغير ذلك.

هذا الجهد بحد ذاته، إن لم يمكن من تحقيق الإنصاف وأرغم الجهة الحكومية على إعادة النظر في توزيع المنح، فهو على الأقل قد اضاء على قضية هامة وحساسة، وسيحاول القائمون عليها في مرات قادمة ألا يستخدموا نفوذهم وسلطتهم لدعم أشخاص على حساب أشخاص أخرين، على اعتبار أن هناك سلطة إعلامية تشكل نوعاً من الرقابة على أدائهم، وبالتالي لن يعطوا فرصة جديدة لأن تحوم حولهم شبهات الفساد، ولن يغامروا ويضروا بسمعتهم وبمستقبلهم العملي.

ما هي خطوات إعداد تقارير المساءلة؟

الخطوة الأولى

في البداية دائما علينا أن نكون منصتين جيدين إلى شكاوى الناس، وإلى أصوات الضحايا، مع التثبت من صدقها وصحتها. والتحقق من الأعداد والإحصاءات. إذا ما كانوا يشكلون ظاهرة أو مجرد حالات فردية، وهل سبق أن طرحت قضاياهم سابقاً أم لا.

الخطوة الثانية

علينا مراجعة بنود القانون الخاص بالقضية المنوي البحث فيها، ومقارنتها بالواقع. بمعنى آخر: هل تقوم أجهزة إنفاذ القانون على تطبيقه، أم أنها جزء من تعطيله، أو متواطئة مع أطراف معينة لدوافع خاصة بغية عدم تطبيقه.

الخطوة الثالثة

يجب تحديد شبهات الفساد في القضية التي نعمل عليها بدقة، ومنها على سبيل المثال: رشاوى أو تقصير تجاه صون حقوق ضحايا. تقاعس عن أداء مهام تخص الصالح العام. انحياز بموجب علاقات خاصة أو مصالحة شخصية. استغلال نفوذ وسلطة ومنصب. قصور قانوني في معالجة ظواهر أو جرائم معينة.

الخطـــوة الرابعـــة

ليس من المهنية أن نتجاوز حق الأطراف الأخرى موضع الاهتمام في الدفاع عن نفسها مهما كان الفساد ظاهراً. وهنا تكمن أهمية المساءلة في تعزيز الشفافية. ولهذا فإن المواجهة أمر حتمي لضرورة أن يجيب المسؤول عن الأسئلة المشروعة والمطروحة، ولكن هذا يتطلب الكثير من الجرأة مع التحصن بالقانون وشهادات الضحايا.

كما أن ذلك يستوجب أن يسلك الصحفي/ة كافة الطرق المؤدية للحصول على الإجابة، سواء عبر المقابلة المباشرة التي يسبقها إذن وتحديد موعد مسبق، أو إرسال الأسئلة عبر الإيميل وانتظار الإجابة (بسقف محدد)، أو التوجه إلى مكتب المسؤول ومخاطبته، أو بإجراء مقابلة هاتفية، وغيرها من وسائل.

ما هو أسلوب صياغة تقارير المساءلة؟ (كيف نكتب)

تقرير المساءلة يقع في الخانة التي تلي التحقيق الاستقصائي، ويعلو القصة الخبرية أو التقرير الصحفي التقليدي. ولهذا فإنه لا ضير في أن يمزج تقرير المساءلة بحكم موقعه من الفنون الصحفية الأخرى، بين النموذجين:

بمعنى آخر، أن يجمع في بناءه بين التحقيق والقصة. فلا يمكن أن نتصور تقرير مساءلة من دون قصص للضحايا أو الأشخاص الذين وقع عليهم ظلم أو أذى نتيجة فساد معين. وفي الوقت ذاته لسنا بعيدين عن "تحقيق صحفي" يقدم لنا أدق المعلومات ونصوص القانون ويبرهن بالأرقام والإحصاءات ويواجه المسؤول.

أمام بالنسبة إلى شكل قالب صياغة تقرير المساءلة، فإننا نميل إلى أن يعتمد الصحفي/ة على اجتهاده وقدرته على السرد بواقعية وتشويق في آن واحد.

المدارس الحديثة في الصحافة، باتت تعتمد على كسر القواعد وتجاوز نمطية الكتابة، بالتحلل من جمود القوالب التقليدية، والاعتماد على الكتابة الحرة المقيدة بلغة الصحافة (لغة العامة)، وليس المثقفين، والمرتكزة في بناءها على ثالوث الكتابة (مقدمة- جسم- خاتمة).

سؤال: هل هذه المعالجة الإعلامية تستوجب أسلوباً خاصاً في طرح الأسئلة؟

أنت كصحفي/ة لا يمكن الوصول للأهداف المرجوة من المقابلة، دون إتقان إجراء المقابلات على طريقة الصحافة الاستقصائية. وبالتالي يصبح السؤال هنا: كيف تستعد/ي لإجراء مقابلة صعبة؟

نحن غالبا ما نتهم بالتركيز على البحث والحقائق، ولكننا نتجاهل في كثير من الأحيان اتباع استراتيجية في الاعداد للمقابلة، وبالتالي فإن وضع الاستراتيجية يمكن أن يساعدك/كِ في اجتياز مقابلة صعبة بجد واتقان، ويمكنك من الحصول على إجابات لا مناص من الهروب من تقديمها.

لكن قبل كل ذلك علينا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقابلات كما يصنفها الصحفي جوليان شير:

النوع الأول هو المساءلة: ACCONUTABILITY

ما مدى شعورك بالذنب حينما كنت ثملاً عند وقوع الحادث الذي تسبب بوفاتها؟

النوع الثاني هو العاطفة: EMOTION

ماذا يعني لك فقدانها؟

النوع الثالث هو المعلومات: INFORMATION

متى عرفت أن أبنتك توفيت في حادث السيارة؟

ليس بإمكاننا أن نلوم الأشخاص الذين نقابلهم، لأننا دائما سنحصل على الإجابة التي نستحقها، إذا طرحت/تِ سؤالاً غبياً فستحصل/ين حتماً على إجابة غبية.

لذلك فأن الطرح الأسئلة الأكثر ذكاء هي التي تساعد في الحصول على إجابات ذكية، لكن ذلك لا يمكن أن يكون وليد اللحظة، فهو يتطلب الكثير من الخبرة والإلمام الجيد بالقواعد الأساسية للمقابلات الجيدة.

ويأتي في مقدمة هذه القواعد:

- **أولاً: أطرح أسئلة مفتوحة وليست مغلقة. بمعنى آخر تجنب الأسئلة التي تكون إجاباتهم مرتبطة بنعم/ لا فقط.**

لنأخذ مثالاً: على طريقة طرح الأسئلة السيئة:

السؤال وجه إلى شخص رياضي: هل يمكن أن تصل إلى مرحلة تجعلك تعتقد أنك لن تتمكن من العودة إلى المنافسة؟ وماذا تعتقد بهذا الخصوص؟

جواب اللاعب: لا.

سؤال الصحفي: حسناً، أخبرني عن ذلك؟

جواب اللاعب: شكراً لك.

- **ثانياً: تجنب الأسئلة الفضفاضة،** فهي غالبا ما تعطي المجيب فرصة للخروج عن الموضوع. لذلك عندما تسأل، قدم أسئلة محددة ومركزة، لأنها لا تعطي الضيف فرصة التهرب من الإجابة.
- **ثالثاً: تجنب الخيار الأسهل،** بمعنى آخر أسأل سؤالاً واحداً فقط، ولا تقدم للضيف خيارات سهلة، وانتبه دائما لاستخدام الصفات غير الضرورية أو استخدام الحقائق غير الضرورية.

مثال: وجه السؤال إلى الرئيس الروسي فلادمير بوتين، هل كنت تتمنى فوز الرئيس ترامب في الانتخابات الأمريكية؟، وهل قمت بتوجيه أي من مسؤوليك لمساعدته على تحقيق ذلك؟

إعطاء بوتين حرية الاختيار، جعله يختار الإجابة على السؤال الأسهل وهو السؤال الأول، حيث قال: نعم كنت أتمنى فوزه. لأنه كان يتحدث حول إعادة العلاقات الأمريكية الروسية إلى وضعها الطبيعي.

- **رابعاً: البساطة جميلة-** اجعل حوارك نقيا وبسيطاً. لذلك تجنب العبارات التي تحمل أكثر من معنى أو التي تحمل تناقضات مختلفة.

مثال: سيدي العمدة/ ألم تتحول إلى السياسي الأكثر كرها وفساداً في المدينة؟ أليس هذا ما يقوله جميع المنكرين لتغير المناخ؟ هل تفعل ما يكفي لوقف التطرف في بلدتك؟

- **خامساً: تجنب إعطاء البيانات والآراء،** لأن ذلك من شأنه أن يدخلك في جدال وأنت ستكون الخاسر دوماً، لأن الضيف سيقلب الطاولة عندما تواجهه بالبيانات فهي تعطيه مساحة للتهرب من الإجابة وقد يعطل سير المقابلة. كما أنه لا مكان لتقديم آرائك تجاه القضية التي تحاوره بشأنها، عليك أن تواجهه الأسئلة الصعبة.
- **سادساً: لا تحول المقابلة إلى مناظرة وجدالات** لأنها في الحقيقة ليست سوى فخ، سيمضي الوقت دون فائدة.
- **سابعاً: استمتع بالإجابة.** التقط كلماتهم وقم باستخدامها واعد سردها عليهم. عد إلى الموضوع الرئيسي كلما حاولوا التهرب منه. ولا تظهر عدم اهتمامك بالأمر، كما لو أنك تسخف من الإجابات التي يقدمونها.

ماذا تفعل عندما يرفض الشخص الإجابة على السؤال؟

في كثير من الأحيان يرفض الشخص الذي تحاوره، الإجابة على السؤال وهذا حقه فليس بإمكانك على إرغامه على الإجابة، لكن ذلك لا يعني ألا تستعمل حنكتك الصحفية وذكائك في توجيهه نحو الإجابة التي تريد الحصول عليها، بإعادة صياغة السؤال بطريقة ثانية دون أن تفقد تركيزك أو تشتت انتباهك خلال اللقاء. أو محاولة الاستفهام عن سبب الامتناع عن الإجابة، وعما إذا كان قرار رفض الإجابة مرتبط بمخاوف معينة مثلا. لأن كل ذلك يحاصر الضيف ويجعله مضطراً أحياناً للإجابة بشكل أو بأخر. لكن ذلك لن يتحقق بدون أن يكون هناك استراتيجية وتخطيط وإعداد جيد للمقابلة قبل اجراءاها.

خلاصـــة:

بمجرد أن تعرف قواعد إجراء المقابلة المرتبطة بالمساءلة الإعلامية، ستعرف كيف يمكن أن تكسرها، وتذكر دائما ألا تستخدم الكلمات الاستفزازية. كما لا تستخدم الأسئلة التي تكون إجاباتها بنعم/ لا إلا إذا كنت فعلا تريد أن ترغم الشخص الذي تحاوره على الإجابة بنعم/ لا.

ومن جملة التوصيات الواجب اتباعها عند اجراء المقابلة المرتبطة بالمساءلة، أن تكون منفتحا وصريحا ولا تكذب أو تنمق، حاول إحاطة الموضوع من كل الجهات من خلال الوصول إلى الأصدقاء والزملاء الأعداء، وابن سلم الادعاءات، بمعنى أنه ليس عليك أن تواجهه في بداية المقابلة بالادعاء الموجه له، لأن ذلك سيحول اللقاء إلى لقاء جامد وقد لا ينتهي بأي نتائج إيجابية بالنسبة لك كصحفي/ ة.

المراجـــع:

كتب:

•كتاب مكافحة الفساد: تحديات وحلول، الصادر عن هيئة مكافحة الفساد في الأراضي الفلسطينية.

قوانين:

•الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفســاد.

•قانون مكافحة الفساد الفلسطيني.

•قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني.

إنترنت:

•اتقان إجراء المقابلات الاستقصائية، للوصول إلى أهدافك، مع جوليان شير.

مختبر الإعلام

MEDIA LAB

2025